

السياسة الائتمانية الزراعية

ا.د / محمد سعيد أمين الششتاوي

• الأئتمان الزراعي:

هو أحد الأدوات الهامة والأساسية لإحداث واستمرار التنمية الزراعية والريفية وزيادة الدخل ورفع مستوى معيشة السكان الريفيين.

• مفهوم السياسة الائتمانية الزراعية :

الاتجاه العام للدولة في توفير الائتمان اللازم للنشاط الزراعي ويتضمن القواعد والضوابط والإجراءات التي تضعها لتوزيع تلك الأموال علي المزارعين واستردادها منهم عن طريق مؤسسات متخصصة تخضع لإشرافها

أهداف السياسة الائتمانية الزراعية :

توفير الائتمان لقطاع الزراعة

تقوية القدرات المالية والادخارية لصغار المزارعين

أهداف فرعية في كل المجالات الزراعية والتي لها خصائص تميزها عن المجالات الاقتصادية الأخرى

خصائص السياسة الائتمانية الزراعية

□ الشمولية لكافة المزارعين وكذلك الأجهزة والمؤسسات الائتمانية وتلك التي تقوم بتوفير مستلزمات الإنتاج والتسويق والتخزين والتصنيع الزراعي.

□ **تغطية المخاطر:** إذ يجب أن تتضمن السياسة الائتمانية المخاطر الائتمانية ووسائل مواجهتها للمزارعين الحديين علي الأقل.

□ **المرونة:** وهي هامة وضرورية نظراً لطبيعة القطاع الزراعي وما تتميز به من ظروف الالايقين التي تتطلب مرونة في كافة أوجه ومجالات التعامل مثل حجم القروض الائتمانية، ومواعيد الصرف والسداد وأسلوب التعامل بل ومواجهة الظروف الطبيعية وغير الطبيعية التي يتعرض لها القطاع الزراعي.

□ **التأثير المتبادل:** فالائتمان الزراعي لا يتم بمعزل عن مجالات عمل الأجهزة المصرفية الأخرى التي تعمل علي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة والتي ستعود بالتالي علي الأجهزة المصرفية مما يدعم من دورها في تحقيق معدلات مرتفعة في الإنتاج والدخل.

تطور المؤسسات الإقراضية الزراعية

مر الائتمان الزراعي بعدة مراحل ظهر خلالها أكثر من مؤسسة إقراضية:

- بداية بالبنك العقاري المصري عام 1880
- البنك الزراعي المصري حيث تم إنشائه قبل عام 1906
- بنك الأراضي المصري عام 1905 وتم تأميمه عام 1961
- بنك التسليف الزراعي المصري عام 1931
- تم تحويله إلى بنك التسليف والتعاون الزراعي المصري عام 1948
- البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وقاعدته العريضة من بنوك القرى بنص القانون 117 لسنة 1976.

أ- البنك العقاري المصري:

- أول بنك زراعي أنشأ في جمهورية مصر العربية عام 1880
- رأس مال البنك : أغلبه فرنسي ثم تم تمصيره عام 1957
- يقوم بمنح قروضا للأفراد بضمان أراضي زراعية أو مباني عقارية لأجل تتراوح ما بين 10-30 سنة (أغلب المنح لمدة تقل عن 10 سنوات)
- منح قروضا للهيئات والمشروعات معظمها غير زراعية
- إصدار وبيع السندات
- أدى وجود هذا البنك إلي تخفيض معدل الفائدة إلي حوالي 9.4% سنويا بعد أن كانت 2-4% شهريا.

ب- البنك الزراعي المصري :

- رأس مال البنك : إنجليزي
- القروض الممنوحة قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل لصغار الملاك ولكنها كانت **محاولة فاشلة**
- بلغت قيمة القروض المقدمة حوالي 8 مليون جنية عام 1906
- واجهته أزمة اقتصادية أدت إلي: (هبوط مستوي الأسعار- تراكم الديون - كثرة البيوع التجارية للأراضي المرهونة) **بسبب سوء استخدام القروض**
- مما اضطرت الحكومة إلي إصدار قانون الخمسة أفدنه لحماية صغار الزراعيين والملاك والحفاظ علي الملكيات الصغيرة
- نتيجة للتدخل الحكومي انخفض نشاط البنك كثيراً، وأخذ في التناقص سنة بعد أخرى مما دفعه علي قصر تعامله مع طائفة كبار الملاك،
- تم تصفيته في عام 1936م.

ج - بنك الأراضي المصري (1905):

- تم إنشائه في عام 1905
- رأس مال البنك : اغلبه فرنسي وإنجليزي
- بلغت الأسهم المملوكة لمصر نحو 498 سهماً.
- يقوم هذا البنك بتقديم قروض برهن أراضي زراعية تمثل جزءاً صغيراً من جملة قروضه
- تم تأميمه عام 1961 لانخفاض قروضه عاماً بعد الآخر حتي عام التأميم.

د- بنك التسليف الزراعي المصري (1931):

- تم إنشاء هذا البنك في صورة مساهمة أو شركة البنوك عام 1931
- ساهمت الحكومة بنصف رأس ماله المحدد بمبلغ مليون جنيه
- كما ساهمت البنوك التجارية والعقارية بالنصف الآخر
- ضمنت الحكومة للمساهمين ربحاً علي أسهمهم يقدر بحوالي 5% من القيمة الاسمية للأسهم.
- يعتبر هذا البنك أول بنك حكومي أنشئ في جمهورية مصر العربية
- يقدم قروض قصيرة الأجل **لا تتجاوز مدتها 14 شهراً** إلي الأفراد والجمعيات التعاونية بضمان حق الامتياز وذلك لتمويل نفقات العمليات الزراعية من تقاوي وأسمدة وعمليات خدمة كما تقدم هذه القروض برهن الحاصلات الزراعية في حالة القروض التسويقية حتي لا يضطر الزراع إلي بيع حاصلاتهم بعد الحصاد أو الجني مباشرة وقت هبوط الأسعار نتيجة لزيادة العرض

• قروض لا تتجاوز 10 سنوات لشراء الآلات الزراعية والماشية وإصلاح الأراضي،

• قروض لا تتجاوز 20 سنة لاستغلال وإصلاح الأراضي

• أغلب القروض المقدمة قصيرة الأجل بسعر فائدة 5% للأفراد، 3% للجمعيات

• تعامل البنك مباشرة مع صغار الزراع جعلهم يحجمون عن الانضمام للجمعيات التعاونية، مما اضطر الحكومة إلى تحويل بنك التسليف الزراعي إلى بنك

التسليف والتعاون الزراعي عام 1948

- بذلك ساهمت الجمعيات التعاونية في رأس مال البنك.
- وبدأت تتزايد أعداد التعاونيات مع البنك عاما بعد الآخر.
- ثم بدأت في الانخفاض والمطالبة في إنشاء بنك تعاوني خاص بهم.
- ولكن الحكومة رفضت لعدم المقدرة علي تمويل بنكين لنفس الغرض
- وأجريت بعض التعديلات منها زيادة رأس المال للبنك بنصف مليون جنيه، مع تخفيض سعر الفائدة بمقدار 2% للقروض المقدمة للتعاونيات عن المقدمة للأفراد.

هـ البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وقاعدته العريضة من بنوك القرى:

• مر الائتمان الزراعي المصري بالعديد من المراحل في إنشاء البنوك كان آخرها
البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وفروعه بالمحافظات والمراكز وقاعدته
العريضة في بنوك القرى.

هو المصدر الرئيسي أو الأساسي لتمويل الزراع حاليا منذ 1976 حتى الآن - في
مصر،

يقوم بإمدادهم بالقروض النقدية والعينية لمساعدتهم علي القيام بالعمليات
الإنتاجية،

وتقوم الحكومة بمساعدته علي توفير رأس المال، تمنحه امتيازات لتسهيل تحصيل
الديون الممنوحة حتي تكون عملية الائتمان مثمرة وذا تكاليف منخفضة.

يقوم البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والتمويل التعاوني
على مستوى الجمهورية:

■ بتمويل الائتمان وتوفير كافة مستلزمات الإنتاج سواء الاستيراد أو

من الإنتاج المحلي وتضع سياسة توزيعها بالنقد أو بالأجل.

■ بجميع العمليات المصرفية لخدمة أغراض التصدير والاستيراد في

مجالات نشاط البنك.

أغراض بنوك التنمية والائتمان الزراعي:

أ- إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية لمباشرة جميع الأغراض الإنتاجية التي تقوم عليها ولمختلف الأجيال. كذلك إقراض المنشآت التي تعمل في الجمعية الزراعية وتأسيسها والمشاركة فيها.

ب- إقراض الزراع بما فيهم أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية.

ج- وضع مقررات للسلف العينية والنقدية لمختلف زراعات مواسم كل عام زراعي سواء للمحاصيل الحقلية أو البستانية وبالمقننات التي تضعها الأجهزة الفنية بوزارة الزراعة.

د- تحديد شروط التسليف للزراع أو الجمعيات التعاونية الزراعية ونظم تحصيلها عند الاستحقاق.

أنواع القروض من حيث الفترة الزمنية إلي:

أ- قروض قصيرة الأجل:

- تستخدم خلال فترة إنتاجية واحدة ومدتها لا تزيد عن 14 شهراً.
- تستخدم في شراء مستلزمات الإنتاج من تقاوي وسماد ومبيدات لمقاومة الآفات ولجني المحصول.

ب- قروض متوسطة الأجل:

- مدتها تتراوح بين 12 شهرا ولا تتعدى خمس سنوات
- بعضها لتمويل شراء الآلات الزراعية أو مشروعات التصنيع الزراعي (تغليف - تعبئه)
- وأخرى تخصص لإقامة بعض المنشآت (مخازن - مباني) وتسمى استثمارات متوسطة الأجل.

ج- قروض طويلة الأجل:

- مدتها خمس سنوات أو أكثر .
- تخصص غالبيتها لاستصلاح الأراضي وتحسين خواص التربة وكذلك مشروعات شق الترع وإقامة البساتين.

تقسيم القروض من حيث النوعية إلي:

أ- سلف نقدية:-

- وتمنح للمزارعين علي المحاصيل الرئيسية مثل القطن والقصب والأرز والبصل
- وذلك لما تتطلبه هذه المحاصيل من نفقات كالحرث والري والمقاومة والحصاد.

ب- سلف عينية:-

- هي عبارة عن مستلزمات الإنتاج من تقاوي ومبيدات وأسمدة وأعلاف وخلافه.

مصادر التمويل الزراعي تنقسم إلي:-

البنوك الزراعية والتجارية

- تهتم البنوك الزراعية بتوقيع الأموال اللازمة للمزارعين والجمعيات الزراعية
- وهم أهم مصدر لتمويل الكثير من المشروعات الزراعية والقروض طويلة الأجل.

الجمعيات التعاونية

- إمداد المزارع ببعض مستلزمات الإنتاج مثل توفير التقاوي والأسمدة الكيماوية
- تقديم الخدمات في مجال الميكنة الزراعية والري والآفات ومقاومة
- وتساهم أيضا في تسويق الحاصلات الزراعية.

الوسطاء والتجارة

- بعض المزارعين يحصلون علي بعض المال اللازم لشراء مستلزمات الإنتاج من الوسطاء والتجار المحليون الكبار وذلك مقابل فائدة معينة للحصول علي القرض.

مصدر ذاتي

- وهو دخل المزارع نفسه وأسرته ويتوقف علي كمية ادخاره
- ونظرا لصغر حجم الحيازات وضعف دخل المزارع فإن المدخرات غالبا ما تكون ضئيلة.

أسباب صعوبة تعامل البنوك مع المزارعين

أ- صغر حجم الحيازات وضعف المقدرة المالية للمزارعين علي سداد القروض.

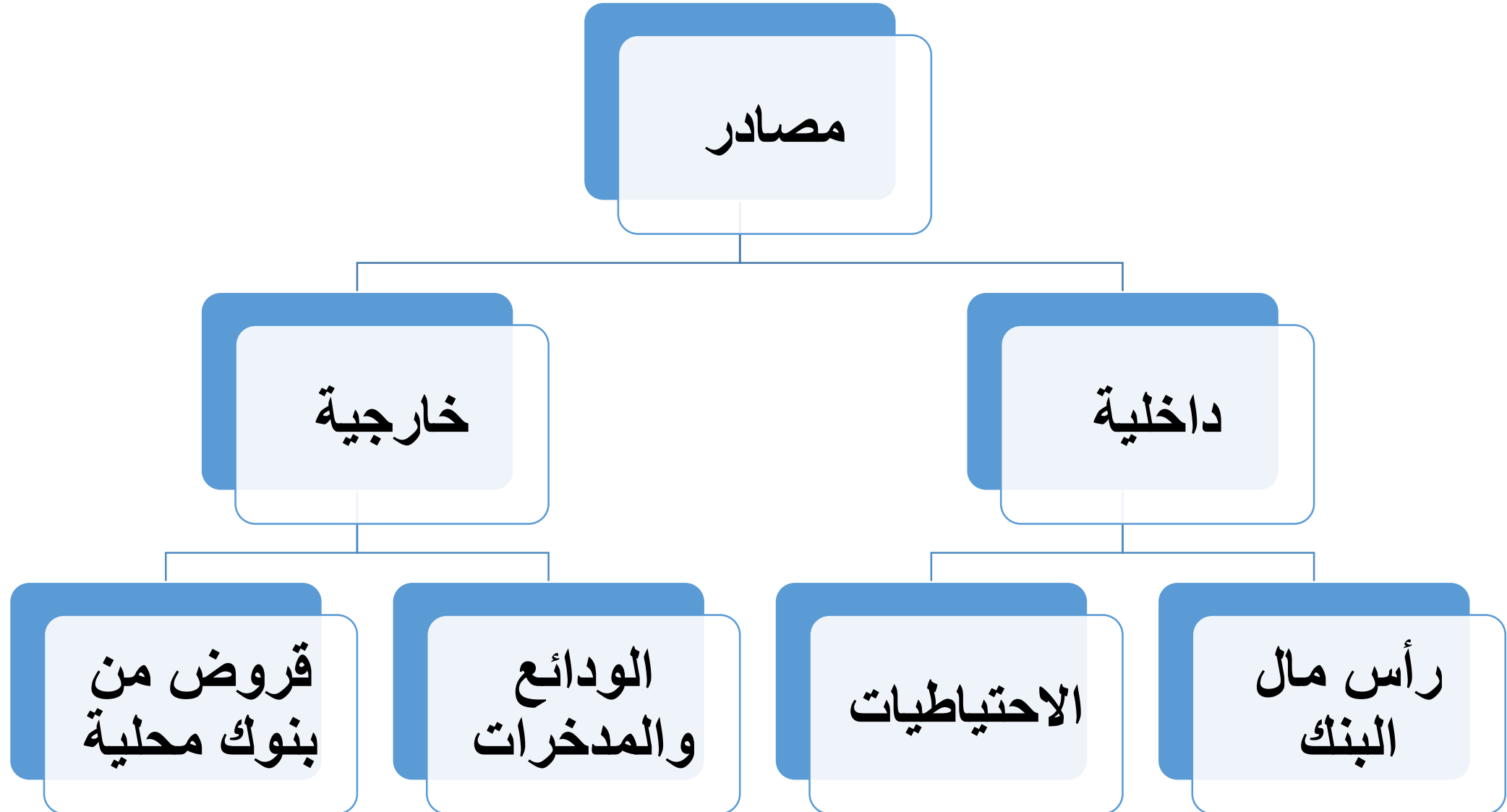
ب- التقلبات الشديدة غير المتوقعة في أسعار السلع الزراعية فقد تقضي علي أرباح المزارعين وتسبب عجزهم عن سداد القروض.

ج- عدم التخصيص في إنتاج وصغر الكمية الفائضة عن الاستهلاك الذاتي للمزرعة يقلل من الإيراد النقدي للمزرعة.

د- ارتفاع إمكانية إصابة الحاصلات الزراعية بالآفات والأمراض التي تقضي علي أرباح المزارعين.

هـ- موسمية الإنتاج الزراعي والتي ينتج عنها طول الفترة بين مواعيد الاحتياج إلي التمويل والحصول علي القروض الزراعية وبين فترة بيع المحاصيل وسداد القروض في نهاية الموسم وتظهر هذه المشكلة بشكل واضح في مشروعات البساتين والإنتاج الحيواني.

مصادر تمويل بنك التنمية والائتمان الزراعي:



أولاً: المصادر الداخلية: وأهمها

أ- رأس مال البنك:

وهي حقوق الملكية أو حقوق المساهمين أو أصحاب رأس المال.
وتتوقف قدرة البنك علي التوسع في معاملاته وزيادة حجم نشاطه علي رأس ماله.
فكلما زاد رأس ماله زادت قدرته علي التعامل مع المزارعين ومع البنوك الأخرى.

ب- الاحتياطيات:

فهي المبالغ التي يتم جنيها من أرباح البنك في شكل احتياطي لدعم المركز المالي للبنك.

ثانياً: مصادر خارجية: اهمها ما يلي:

1- الودائع والمدخرات:

وهي من أهم مصادر التمويل للبنوك خاصة الودائع لأجل.

2- قروض من بنوك محلية: (سحب علي المكشوف)

وقد ازدادت هذه القروض بدرجة كبيرة من 63 مليون جنية عام 1980 إلى 693 مليون جنية عام 1986. من الواضح أن نسبة مصادر التمويل الداخلي قد انخفضت من نحو 12% من إجمالي مصادر عام 1980 إلى نحو 9% عام 1986 ويوحى ذلك زيادة الاحتياطات في المستقبل مع خفض مقدار السحب.